

حماية اللاجئين

ودور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين



صدر عن:
المفوضية السامية
للأمم المتحدة للاجئين
قسم شؤون الإعلام
والعلاقات العامة
P.O. Box ٢٥٠٠
1211 Geneva
Switzerland

www.unhcr.org
للمزيد من المعلومات
والاستفسارات يرجى
الاتصال:
قسم شؤون الإعلام
والعلاقات العامة
hqpio@unhcr.org

طفلة كينية تحمل
المياه في جرنك من
أجل أسرتهما بالقرب
من قريتها. وبعد
أن قضت شهورا في
موقع للأشخاص
النازحين في وادي
ريفيت، فقد عادت
أخيرا إلى ديارها.

ظهر الغلاف:

لاجئون سودانيون
في ماوي مؤقت بشرق
تشاد يأملون أن يحل
السلام في دارفور.

UNHCR / H. CAUX / TCD-2008



■ النازحون داخليا

- خلال عام ٢٠٠٧، حصل ١٣,٧ مليون من الأشخاص النازحين داخليا على بعض الحماية أو المساعدة من المفوضية (مقارنة بـ ١٢,٨ مليون في العام السابق). من بين إجمالي عدد الأشخاص النازحين داخليا نتيجة الصراع في كل أنحاء العالم الذين يقدر عددهم بـ ٢٦ مليون شخص*.
- فر الأشخاص من ديارهم في عام ٢٠٠٧ بشكل أساسي هربا من الصراعات الداخلية طويلة الأمد. وقد ارتفع عدد الأشخاص النازحين داخليا بشكل حاد في العراق (حيث بلغ عددهم ٢,٥ مليوناً) في مطلع عام ٢٠٠٨؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١,٤ مليوناً)، والصومال (مليوناً)، وفي نفس الوقت، استمرت مجموعات الأشخاص النازحين داخليا الكبرى في التزايد في السودان (٥,٨ مليوناً) وكولومبيا (ما يصل إلى ٤ ملايين)*.

■ عديمو الجنسية

- انخفض عدد الأشخاص عديمي الجنسية من ٥,٨ مليوناً الذين حددتهم المفوضية إلى ما يقرب من النصف في بداية عام ٢٠٠٧ إلى ٣ ملايين شخص** في بداية عام ٢٠٠٨. ومع ذلك، فإن العدد الإجمالي الحقيقي يُعتقد أنه يقرب من ١٢ مليون شخص.

* الأرقام من مركز رصد النزوح الداخلي

** ومع ذلك، فإن هذه الأرقام لا توضح الحجم الكامل لطاهرة انعدام الجنسية حيث لم يتم التعرف بشكل منهجي على أعداد كبيرة من الأشخاص عديمي الجنسية ولا تتوافر البيانات الإحصائية الخاصة بانعدام الجنسية حتى الآن في العديد من الحالات.

UNHCR / H. CAUX / KEIN-2008



أطفال لاجئون من ميانمار يدرسون في مخيم "أومبيوم"، تايلاند

حماية اللاجئين

ودور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

- ٤ من هو اللاجئ؟
- ٦ اللاجئون، والأشخاص النازحون داخليا، والمهاجرون
- ٩ لماذا تعد التعريفات أمرا مهما؟
- ١٢ الأشخاص الذين يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية
- ١٤ كيف تتم حماية اللاجئين؟
- ١٥ اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين
- ١٧ ما هي المفوضية؟
- ١٩ كيف تطور دور المفوضية؟
- ٢٢ الحلول الدائمة
- ٢٥ بعض الأسئلة التي تطرح كثيرا حول اللاجئين
- ٢٨ الهيكل، والتمويل، والشراكات
- ٣٠ نظرة على الأرقام

الغلاف:

فتاة أفغانية صغيرة
وجدت نفسها نازحة
مرة أخرى في بلدها
بعد أن ظلت تعيش
كلاجئة لسنوات في
باكستان.



UNHCR / ZALMA / AFG-2008

الجدول

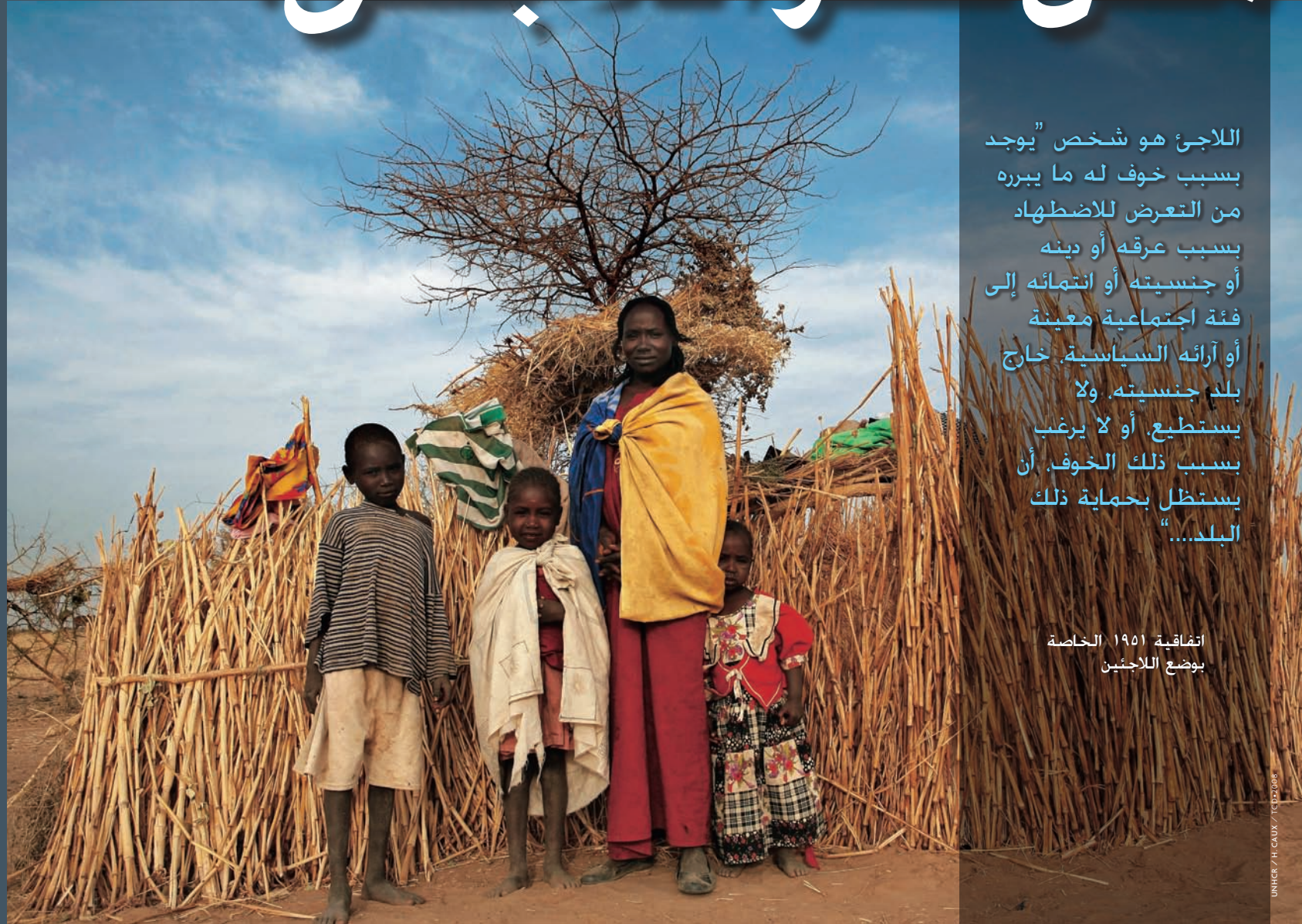
٢٢ أكبر خمس عمليات عودة إلى الوطن	١٥ أكبر ١٠ بلدان مصدرة للاجئين
٢٣ أكبر خمسة بلدان لإعادة التوطين	١٦ أكبر ١٠ بلدان للجوء
	٢١ أكبر خمس عمليات

من هو اللاجئ؟

إن تقليد منح الملاذ للأشخاص الذين يفرون من الاضطهاد في البلاد الأجنبية هو إحدى السمات الأولى للحضارة. وقد وجدت إشارات لذلك في نصوص كتبت قبل ٣٥٠٠ عام. خلال ازدهار الامبراطوريات الكبرى الأولى في الشرق الأوسط مثل الحيثيين، والبابليين، والآشوريين وقدماء المصريين.

وبعد ما يزيد على ثلاثة آلاف عام على ذلك، أصبحت حماية اللاجئين هي الولاية الأساسية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تم إنشاؤها في عام ١٩٥٠. ويتناول هذا الكتيب بعضاً من أكثر الأسئلة شيوعاً عن اللاجئين أنفسهم وكيف تنخرط المفوضية وشركاؤها العاملون في مجال الإغاثة الإنسانية في كفاح متواصل لتقديم المساعدة المادية والقانونية لهم.

فمن هو الشخص، على سبيل المثال، الذي يكون مؤهلاً للحصول على وضع اللاجئ - ولماذا؟ وما هي الحقوق التي يتمتع بها اللاجئ وما هي الالتزامات الواجبة عليه؟ وما هو دور الحكومات ودور المفوضية نفسها؟ كذلك يعرض الكتيب قضايا مرتبطة بذلك من قبيل مستقبل ملايين الأشخاص النازحين داخليا، والعالم الخفى لانعدام الجنسية، وتطوير مفهوم "الحماية المؤقتة"، والخلط المتزايد بين اللاجئين والأشخاص النازحين داخليا والمهاجرين.



اللاجئ هو شخص "يوجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد...."

اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين

وبالإضافة إلى ذلك، فقد نزح نحو ١٧٥ ألف شخص آخرين داخل بلدتهم أنفسهم بسبب العنف العرقي.

تأوى تشاد، وهي واحدة من أفقر بلدان العالم، ٢١٧ ألف لاجئ من منطقة دارفور التي مزقتها الحرب في السودان، بمن في ذلك هذه الأسرة التي وصلت إلى الحدود عقب فرارها من القصف الجوي لقريتهم.

اللاجئون، والأشخاص النازحون داخليا، والمهاجرون

أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وكولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، وباكستان، وأوغندا.

ويتم أيضا تصنيف ملايين المدنيين الآخرين الذين شردوا من ديارهم بسبب الكوارث الطبيعية كأشخاص نازحين داخليا، ولا تنخرط المفوضية عادة في العمل مع هذه المجموعة إلا في الظروف الاستثنائية، مثل كارثة تسونامي بالمحيط الهندي في عام ٢٠٠٤ أو الزلزال المدمر الذي ضرب باكستان في عام ٢٠٠٥.

وبشكل متزايد، يستخدم المهاجرون واللاجئون نفس الطرق ووسائل الانتقال. ومع ذلك، فإنهم يختلفون عن بعضهم بشكل أساسي، وبالتالي تتم معاملتهم بشكل مختلف تماما بموجب القانون الدولي. فالمهاجرون، لاسيما المهاجرين الاقتصاديين، يختارون الانتقال من أجل تحسين حياتهم. لكن اللاجئين يتعين عليهم الانتقال لإنقاذ أرواحهم أو الحفاظ على حريتهم.

وبسبب عدم قدرتهم على دخول دولة معينة بشكل قانوني، غالبا ما يلجأ الأشخاص الذين تتكون منهم هذه التدفقات المختلطة إلى استخدام خدمات مهربي البشر. فعلى سبيل المثال، عبر حوالي ٣٠ ألف شخص خليج عدن من القرن الأفريقي إلى اليمن في عام ٢٠٠٧. ومن بين هذا العدد لقي ١٤٠٠ شخص مصرعهم أو اعتبروا في عداد المفقودين. ما يمثل ضعف عدد الوفيات لعام ٢٠٠٦ تقريبا. وفي عام ٢٠٠٨، قام ما يربو على ٥٠ ألف شخص بالرحلة المحفوفة بالمخاطر في قوارب المهريين. ومن هذا العدد لقي ما لا يقل عن ٥٩٠ شخصا مصرعهم غرقاً أو قتلوا على يد المهريين، وهناك ٣٥٩ شخصا آخرين اعتبروا في عداد المفقودين.

وللتصدي لتزايد مشكلة الهجرة المختلطة، واصلت المفوضية في ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ تنفيذ خطة العمل ذات النقاط العشرة بشأن حماية اللاجئين والهجرة المختلطة التي أطلقت قبل عام من ذلك، تحدد هذه الخطة المجالات الأساسية الخاصة بتحركات الهجرة المختلطة الدولية في بلدان المنشأ، والعبور، والمقصد. وتمثل تحركات الهجرة المختلطة مصدرا للقلق بشكل رئيسي في حوض البحر المتوسط، وخليج عدن، ومنطقة أمريكا الوسطى والكاريبي، وجنوب شرق آسيا، ومنطقة البلقان.

هذه هي الفئات الرئيسية الثلاث من الأشخاص الذين يتنقلون من مكان إلى آخر. اللاجئون الذين يفرون من الحروب أو الاضطهاد غالبا ما يكونون في وضع ضعيف للغاية، فهم لا يتمتعون بحماية دولتهم نفسها - وفي الواقع فإنه غالبا ما تكون حكومتهم نفسها هي من يهددهم بالاضطهاد. وإذا لم تسمح لهم بلدان أخرى بالدخول إليها ولم تمد لهم يد المساعدة عندما يدخلون إليها، فإنها ربما تكون تحكم عليهم بالموت - أو عيش حياة لا تطاق بلا حقوق أو أمان.

غالبا ما يطلق على الأشخاص النازحين داخليا خطأ لاجئين. فعلى عكس اللاجئين، الأشخاص النازحون داخليا لم يعبروا حدودا دولية بحثا عن الملاذ ولكنهم ظلوا داخل أو طانهم الأصلية. وحتى إذا كانوا قد فروا لأسباب مشابهة مثل اللاجئين (الصراع المسلح، انتشار العنف بشكل عام، انتهاكات حقوق الإنسان). فإن



كل عام، يعترض حرس السواحل الأسباني مئات المهاجرين غير الشرعيين قبالة جزر الكناري.

الأشخاص النازحين داخليا يظلون قانونيا تحت حماية حكومتهم نفسها - حتى على الرغم من أن تلك الحكومة قد تكون السبب في فرارهم. بصفتهم مواطنين، فإنهم يحتفظون بكافة حقوقهم وحمايتهم بموجب كل من قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ولا تغطي ولاية المفوضية الأصلية بشكل محدد الأشخاص النازحين داخليا، إلا أنه بسبب خبرة المفوضية في حالات النزوح، فإنها تساعد الملايين منهم منذ سنوات عديدة، ومنذ عهد أقرب من خلال "النهج العنقودي". بموجب هذا النهج، تتولى المفوضية دور القيادة في الإشراف على احتياجات الحماية والماوى للأشخاص النازحين داخليا وكذلك تنسيق وإدارة المخيمات، وتنشط المفوضية حاليا بالعمل في ٢٨ من العمليات الخاصة بالأشخاص النازحين داخليا، تضم



أسرة نازحة تعود إلى ديارها في وادي ريفت، بكينيا، حيث نزح نحو ٣٥٠ ألف شخص عام ٢٠٠٨ بسبب أعمال العنف الذي أعقب الانتخابات.

... وملتمسو اللجوء | لماذا تعد التعريفات أمرا مهما |

يجري الخلط بين اللاجئين، والأشخاص النازحين داخليا، والمهاجرين الاقتصاديين بشكل متزايد. وبشكل متزايد يعاملون بنفس الطريقة: بعدم الثقة، بل وبالكراهية والرفض القاطع. ويتعرض الكيان القوي للقانون الدولي المصمم لحماية اللاجئين لضغوط هائلة. حيث يتم تعزيز الرقابة على الحدود وفرض المزيد من القيود عليها بصفة مستمرة. والهدف من ذلك هو منع دخول المهاجرين غير الشرعيين وتحسين الأمن - وهو أمر للدول كل الحق في القيام به. غير أن اللاجئين قد يدفعون الثمن أيضا. وفي حالتهم، فإن الإخفاق في الوصول إلى بلد آمن قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تعرضهم للتعذيب أو حتى يكلفهم أرواحهم. ومن هنا تنبع أهمية التمييز القانوني.

معظم مهربي البشر لا يفرقون بين اللاجئين والمهاجرين - فهم ببساطة يهربون أي شخص قادر على الدفع. وقد كان ذلك جزءا من المشكلة في السنوات الأخيرة. كل المهريين ينتعش عملهم مع المحظورات. وبالتالي فإن فرض المزيد من الرقابة على الحدود و القيود الأكثر تشددا لمنح التأشيرات قد ساعد على دفع المزيد من الأشخاص - سواء من اللاجئين أو المهاجرين الاقتصاديين - إلى أحضان المهريين.

غالبا ما يتم الخلط بين مصطلحي « ملتمس اللجوء » و « اللاجئ »: فملتمس اللجوء هو الشخص الذي يقول إنه لاجئ. ولكن لم يتم بعد تقييم دعواه بشكل نهائي.

وتوجد نظم وطنية للجوء لتحديد من هم ملتمسو اللجوء المؤهلين للحصول على الحماية الدولية. ومن يتم الحكم عليهم من خلال إجراءات سليمة بأنهم ليسوا لاجئين. ولا أنهم في حاجة إلى أي شكل آخر من الحماية الدولية، يمكن إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية.

وكفاءة نظام اللجوء هي أمر أساسي. فإذا كان نظام اللجوء سريعا و عادلا على السواء، فإن الأشخاص الذين يعلمون أنهم ليسوا لاجئين سيكون لديهم حافز لتقديم طلب لجوء في المقام الأول. وبالتالي فإن ذلك يفيد كل من البلد المضيف واللاجئين الذين وضع النظام من أجلهم.

وخلال التحركات الضخمة للاجئين (عادة نتيجة الصراعات أو انتشار العنف بشكل عام في مقابل الاضطهاد الفردي)، لا تكون هناك - ولن تكون أبدا- قدرة على إجراء مقابلة شخصية لتحديد وضع اللاجئ لكل شخص يعبر الحدود. ولا يكون ذلك ضروريا عادة. حيث إنه في مثل تلك الظروف يكون من الواضح عموما لماذا فروا من ديارهم. ونتيجة لذلك، فإن مثل تلك المجموعات غالبا ما يتم منحها وضع اللاجئ على أساس «الوهلة الأولى».



UNHCR / B. SZANDELSKY / SYK-2006

ملتمسو لجوء من أوكرانيا تنظر عبر قضبان مركز الاحتجاز في سلوفاكيا.

ملتمسو لجوء من إثيوبيا ينتظرون إجراء مقابلات شخصية معهم لتحديد أهليتهم للحصول على وضع اللاجئ في الصومال.



UNHCR / A. WEBSTER / SO.M-2006



UNHCR / H. CAUX / TCD-2007

فتاة لاجئة من جمهورية أفريقيا الوسطى فى جنوب تشاد، حيث تم اختطاف العديد من الأطفال فى جمهورية أفريقيا الوسطى من جانب قطع الطرق.

الشخص عديم الجنسية

هو شخص لا يعتبر مواطناً من جانب أية دولة فى العالم (عديم الجنسية قانوناً). أو من المحتمل شخص لا يتمتع بالحقوق الأساسية التى يتمتع بها المواطنون الآخرون فى وطنهم (عديم الجنسية بحكم الأمر الواقع). ويمكن أن يكون انعدام الجنسية كارثة شخصية: فبعض الأشخاص عديمى الجنسية يعيشون فى عالم وهمى حيث لا وجود لهم رسمياً وبالتالي فلا حقوق لهم على الإطلاق. وعلى عكس المجموعات الأخرى المذكورة هنا، فإنهم ربما لم ينتقلوا أبداً من المكان الذى ولدوا فيه. إلا أن بعض الأشخاص عديمى الجنسية هم أيضاً لاجئون.

المهاجر

هو مصطلح واسع يغطى معظم الأشخاص الذين ينتقلون إلى بلد أجنبى لمجموعة متنوعة من الأسباب ولفترة محددة من الزمن (عادة سنة على الأقل. حتى لا يدخل فى نطاقهم الزائرون لفترات مؤقتة جداً مثل السائحين. والأشخاص الذين يقومون بزيارات عمل. إلخ). ويختلف هذا المصطلح عن مصطلح "المهاجر المستوطن" الذى يعنى شخصاً ما يتخذ إقامة دائمة فى بلد خلاف وطنه الأسمى.

المهاجر الاقتصادى

هو شخص يغادر بلده الأسمى لأسباب مالية. وليس لأسباب متعلقة باللجوء.

الشخص النازح داخليا

هو شخص أجبر على مغادرة داره بسبب الصراع. أو الاضطهاد (وهى أسباب شبيهة بحالة اللاجئ). أو بسبب كارثة طبيعية أو أية ظروف غير عادية أخرى من هذا القبيل. إلا أنه على عكس اللاجئ. فإن الأشخاص النازحين داخليا يظلون داخل حدود بلدهم نفسه.

اللاجئ

تصف اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين بأنهم الأشخاص الذين يوجدون خارج بلد جنسيتهم أو إقامتهم المعتادة. و لديهم خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقهم. أو دينهم. أو جنسيتهم. أو انتمائهم إلى فئة اجتماعية معينة. أو أرائهم السياسية (انظر التعريف الكامل ص 4). ويعتبر الأشخاص الذين يفرون من الصراع أو تفتشى أعمال العنف بصفة عامة أيضاً لاجئين. رغم أن ذلك يكون فى بعض الأحيان بموجب آليات قانونية بخلاف اتفاقية 1951.

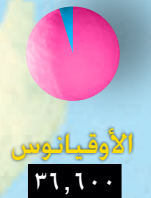
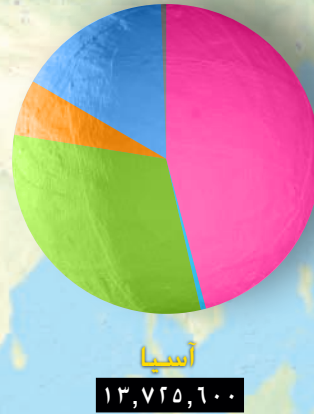
ملتصم اللجوء

هو شخص قدم طلب بأنه لاجئ. وينتظر قبول أو رفض ذلك الطلب. وهذا المصطلح لا يحمل أى افتراضات مسبقة فى أي من الاتجاهين - فهو ببساطة يصف حقيقة أن شخصاً ما تقدم بالطلب. ثم يتم الحكم على بعض ملتصمى اللجوء بأنهم لاجئون وعلى آخرين بأنهم ليسوا كذلك.

آلاف المدنيين الكونغوليين يفرون من موقع "كيباتى" للأشخاص النازحين داخليا ويتجهون إلى جوما. العاصمة الإقليمية.



الأشخاص الذين يدخلون فى نطاق اهتمام المفوضية



آخرون	الأشخاص عديمو الجنسية	العائدون ^(٢)	الأشخاص الخارجون داخليا	ملتصسو اللجوء	اللاجئون ^(١)
٥٠٠	١٠٠,١٠٠	١,٩٧١,٦٠٠	٥,٨٨٨,٨٠٠	٢٧٢,٣٠٠	٢,٤٩٨,٣٠٠
٦٢,٤٠٠	٢,١٩٣,١٠٠	٨١٤,٢٠٠	٤,٢٨٥,٨٠٠	٦٩,٣٠٠	٦,٣٠٠,٨٠٠
٥,٨٠٠	٦٤٤,١٠٠	١٤,٩٠٠	٥٦٥,٦٠٠	٢٣٤,٢٠٠	١,٥٦٩,٢٠٠
—	—	—	٣,٠٠٠,٠٠٠	٤١,٢٠٠	٥٣٠,٦٠٠
—	—	—	—	١٢١,٤٠٠	٤٥٧,٠٠٠
—	—	—	—	١,٧٠٠	٣٤,٩٠٠
٦٨,٧٠٠	٢,٩٣٧,٣٠٠	٢,٨٠٠,٧٠٠	١٣,٧٤٠,٢٠٠	٧٤٠,١٠٠	١١,٣٩٠,٧٠٠

أفريقيا
آسيا
أوروبا
أمريكا اللاتينية^(٢)
أمريكا الشمالية
الأوقيانوس
الإجمالي

^(١) يشمل ذلك الأشخاص فى أوضاع شبيهة باللاجئين. ويشمل العائدين سواء اللاجئين أو الأشخاص الخارجين داخليا. قد لا تتطابق مفردات الأرقام مع المجموع بسبب التقريب. بسبب تغير أساليب التصنيف والتقدير فى عدد من البلدان. فإن الأرقام الخاصة بالأول من كانون الثانى / يناير ٢٠٠٨ ليست قابلة للمقارنة بشكل كامل مع تلك الخاصة بالأول من كانون الثانى / يناير ٢٠٠٧.

^(٢) يشمل ذلك الأشخاص فى أوضاع شبيهة باللاجئين. وفئة من فى "أوضاع شبيهة باللاجئين" وصفية بطبيعتها وتشمل مجموعات من الأشخاص يوجدون خارج بلدهم أو إقليمهم الأسمى والذين يواجهون أخطار حماية مماثلة لتلك التى يواجهها اللاجئون. إلا أن وضعهم كلاجئين. لأسباب عملية أو لأسباب أخرى. لم يتأكد. ^(١) بما فى ذلك منطقة الكاريبي.

[كيف تتم حماية اللاجئين ؟]

الحكومات هي المسئولة عادة عن ضمان حقوق الإنسان الأساسية والأمن البدني لمواطنيها. إلا أنه عندما يتحول المواطنون إلى لاجئين فإن هذه الضمانة الأساسية تتلاشى. وبدون وجود نوع من الوضع القانوني في بلد لجوئهم، فإنهم سيكونون معرضين بشكل استثنائي للاستغلال والأشكال الأخرى من إساءة المعاملة، بالإضافة إلى السجن والاحتجاز.



لاجئون من ميانمار يعرضون بفخر بطاقت هويتهم في أحد المخيمات في تايلاند.

وتتحمل الحكومات المسؤولية الأولى لحماية اللاجئين على أراضيها، وهي غالبا ما تقوم بذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية. ومع ذلك، فإنه في العديد من البلدان يعمل موظفو المفوضية إلى جانب المنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين في مجموعة متنوعة من المواقع تتراوح من عواصم الدول، إلى المخيمات النائية، والمناطق الحدودية. وهم يحاولون تعزيز أو توفير الحماية القانونية والبدنية، والحد من أخطار العنف - بما في ذلك الاعتداءات الجنسية - التي يتعرض لها كثير من اللاجئين، حتى في بلدان اللجوء.



هذه الفتاة من طائفة البهاريين هي ضمن مجموعة تشمل نحو ٣٠٠ ألف من الأشخاص عديمي الجنسية بحكم الأمر الواقع في بنغلاديش.

[أهمية اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين]

تمثل اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ حجر الزاوية لحماية اللاجئين في العصر الحديث. وقد أدخلت المبادئ القانونية التي تركزها إلى عدد لا يحصى من القوانين الدولية، والإقليمية، والوطنية، والممارسات التي تحكم طريقة معاملة اللاجئين.

وأحد أكثر المبادئ التي نصت عليها اتفاقية عام ١٩٥١ حسما هو أنه لا ينبغي طرد أو إعادة اللاجئين "إلى حدود إقليم حيث تتعرض حياتهم أو حريتهم للتهديد". كما تحدد الاتفاقية أيضا الحقوق الأساسية التي يتعين على الدول توفيرها للاجئين، وهي تعرف من هو اللاجئ - ومن ليس كذلك (على سبيل المثال فإنها تستبعد بوضوح المقاتلين، أو الإرهابيين، أو الأشخاص المذبذبين بجرائم خطيرة).

أكبر ١٠ بلدان مصدرة للاجئين

(كما في الأول من كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٨)

البلد	اللاجئون*
أفغانستان	٣,٠٥٨,٠٠٠
العراق	٢,٣١٠,٠٠٠
كولومبيا	٥٥٢,٠٠٠
السودان	٥٢٣,٠٠٠
الصومال	٤٥٧,٠٠٠
بوروندي	٣٧٦,٠٠٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٣٧٠,٠٠٠
فيتنام	٣٢٨,٠٠٠
تركيا	٢٢٢,٠٠٠
إريتريا	٢٠٩,٠٠٠

* بما في ذلك الأشخاص في أوضاع شبيهة باللاجئين.

ملاحظة: هناك أيضا نحو ٣٤١ ألف لاجئ فلسطيني يدخلون ضمن نطاق ولاية المفوضية، بينما هناك ٤.٦ مليون لاجئ فلسطيني آخرين ترعاهم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).



موظفة بالمفوضية تقوم بتسجيل لاجئ أنجولي في ناميبيا المجاورة.

[ما هي المفوضية السامية؟]

المفوضية السامية هي وكالة الأمم المتحدة لشئون اللاجئين (واسمها الكامل هو مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين). وقد تم إنشاء هذه الوكالة من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٠، إلا أنها بدأت عملها بالفعل في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٥١. حيث أرادت الدول التي كانت ما تزال تتعافى من الدمار الذي تسببت به الحرب العالمية الثانية أن تضمن وجود منظمة قوية وفعالة لرعاية مصالح - أو "حماية" - اللاجئين في البلدان التي التمسوا فيها اللجوء. كما تم تكليف المفوضية أيضا بمساعدة الحكومات في إيجاد "حلول دائمة" للاجئين.

وكانت ولاية المفوضية الأصلية محددة ببرنامج مدته ثلاث سنوات لمساعدة اللاجئين الباقين من الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فإن مشكلة النزوح لم يتم الفشل في القضاء عليها فحسب، ولكنها تحولت إلى ظاهرة دائمة على مستوى العالم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ألغت الجمعية العامة أخيرا حاجة المفوضية إلى الاستمرار في تجديد ولايتها كل بضع سنوات.

"تتعهد الدول المتعاقدة بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين ..."

المادة ٣٥، اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين.

وقد تم وضع مسودة النظام الأساسي للمفوضية بشكل متزامن تقريبا مع اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، ونتيجة لذلك فإن هذا الصك القانوني الدولي الأساسي، والمنظمة التي تم تصميمها لمراقبة تنفيذه، قد تزامنا بشكل جيد. والمادة ٣٥ من اتفاقية ١٩٥١ تنص صراحة على العلاقة مع المفوضية، وتطلب إلى

الدول التعاون معها في القضايا المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية نفسها، ومع أية قوانين، أو لوائح، أو قرارات قد تضعها الدول من شأنها أن تؤثر على اللاجئين.



UNHCR / B. BANNON / TZA-2008

ولم يُقصد من اتفاقية عام ١٩٥١ مطلقا تسوية جميع المسائل المتعلقة بالهجرة. فقد كان هدفها الوحيد - ولا يزال - هو حماية اللاجئين. والتحدى هو إيجاد آليات أخرى ذات كفاءة لإدارة الهجرة الاقتصادية والحفاظ على أمن الحدود - وهما من الشواغل/ المخاوف المشروعة للدولة التي تحتاج إلى موازنتها بدقة مع مسؤولياتها في حماية اللاجئين.

وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقع ما مجموعه ١٤٧ بلدا اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين و/ أو بروتوكولها لعام ١٩٦٧ (انظر المكتب المستقل عن اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين للمزيد من التفاصيل).

أكبر ١٠ بلدان للجوء

(كما في الأول من كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٨)

البلد	اللاجئين
باكستان*	٢,٠٣٥,٠٠٠
سوريا**	١,٥٠٤,٠٠٠
إيران	٩٦٤,٠٠٠
ألمانيا	٥٧٩,٠٠٠
الأردن**	٥٠٠,٠٠٠
تنزانيا	٤٣٦,٠٠٠
الصين	٣٠١,٠٠٠
المملكة المتحدة	٣٠٠,٠٠٠
تشاد	٢٩٤,٠٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٨١,٠٠٠

عقب عقود من المنفى، حصل هذان اللاجئين من بوروندي على فرصة الاختيار بين العودة إلى الوطن أو الاندماج المحلي في تنزانيا، بما في ذلك الحصول على الجنسية.

* يشمل هذا الرقم اللاجئين الأفغان المعترف بهم (١٧٠٠)، والأفغان المسجلين في فري اللاجئين التي تقدم المفوضية لها المساعدة (٨١٧٠٠)، و١١٤٧٠٠٠ أفغان يعيشون خارج فري اللاجئين في أوضاع "شبهية باللاجئين". ولا تلتقي تلك الفئة الأخيرة بمساعدات مادية مباشرة من المفوضية ولكنها تستفيد من المدافعة و دعم إعادة الاندماج عند العودة. ** أرقام اللاجئين بالنسبة للعراقيين في سوريا والأردن هي تقديرات الحكومة.

[كيف تطور دور المفوضية]

فيما يتعلق باللاجئين: تنخرط المفوضية في جهد متواصل، إلى جانب الدول، لشرح، وتوضيح والاعتماد على الهيكل الموجود بالفعل للقانون الدولي الذي وضعته اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين. وفي السنوات الأخيرة، قامت بإطلاق سلسلة من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الاتفاقية وكذلك إلى تشجيع البحث عن حلول دائمة وأمنة للأشخاص المشردين في العالم.

وفي عام ٢٠٠١، تبنى أهم مؤتمر عالمي لللاجئين خلال نصف قرن إعلانا تاريخيا يعيد تأكيد التزام الدول الموقعة على اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين. ومن خلال عملية مشاورات عالمية، وضعت المفوضية مجموعة من الأهداف أطلقت عليها "جدول أعمال بشأن الحماية"، لا يزال يستخدم كمرشد للحكومات والمنظمات الإنسانية في جهودها لتعزيز حماية اللاجئين على نطاق العالم.

فيما يتعلق بالمجموعات الأخرى من الأشخاص المحرومين: على مدى السنوات، تحملت المفوضية مسئوليات عدد من الجماعات الأخرى الشبيهة باللاجئين إلى حد ما، ولكنها لم تكن مذكورة صراحة في ولاية المفوضية عند تأسيسها - وكانت أكثر الأعباء البارزة عندما أصبحت المفوضية تتحمل مسئولية رصد أوضاع الأشخاص عديمي الجنسية (عام ١٩٧٤). وفي وقت أقرب، أصبحت المفوضية لآعباء رئيسيا في "النهج العنقودي" الجديد للأمم المتحدة الذي تم وضعه لتحسين أساليب توفير الحماية والمساعدة للأشخاص النازحين داخليا، الذين - على عكس اللاجئين -

أحد موظفي المفوضية يقوم بتوزيع البطاطين على ضحايا الإعصار نرجس، الذي ضرب ميانمار في أيار/ مايو ٢٠٠٨.



UNHCR / K. MYO / MMR2008

طفلة تازجة تستريح في مستوطنة مؤقتة في أفجوي عقب الفرار مع أسرتها من القتال في مقديشو، وقد هرب آلاف المدنيين من العاصمة الصومالية ووجدوا الأمن النسبي في المناطق القريبة. وقد قامت المفوضية بتوزيع المساعدة على هؤلاء الأشخاص النازحين.





أطفال أفغان يتلقون دروساً في التجميل في منظمة غير حكومية مقرها كابول تحصل على تمويل من المفوضية، معظمهم لاجئون عائدون يعيشون على دخلهم من الأعمال الصغيرة.

UNHCR / R. ARNOLD / AFG-2008

[مساعدة اللاجئين]

توفير الحماية وتقديم المساعدات المادية هما أمران مترابطان. حيث تستطيع المفوضية توفير أفضل حماية قانونية فعالة إذا كانت احتياجات الشخص الأساسية - المأوى، الغذاء، المياه، الصرف الصحي، والرعاية الطبية - تتم تلبيتها أيضاً.

لذلك تقوم المفوضية بتنسيق توفير وتوصيل مثل هذه الموارد وإدارة - أو المساعدة في إدارة - مخيمات فرادى أو نظم المخيمات. وقد قامت بتصميم مشروعات محددة للمستضعفين من النساء والأطفال، وكبار السن الذين يشكلون ٨٠ في المائة من القطاعات السكانية "العادية" للاجئين. ويمثل التعليم أولوية كبرى بمجرد أن تهدأ الأوضاع قليلاً.

كما تلتزم المفوضية كذلك سبلاً لإيجاد حلول دائمة لمحنة اللاجئين، من خلال مساعدتهم على العودة إلى ديارهم إذا سمحت الظروف بذلك أو عن طريق مساعدتهم على الاندماج في بلدان اللجوء أو إعادة التوطين في بلدان ثالثة (انظر أدناه).

لم يكن لهم مطلقاً وكالة واحدة مكرسة كلياً لرعايتهم. وتخرط المفوضية في العمل مع الأشخاص النازحين داخليا إلى حد ما منذ عقدين على الأقل، ولكن بشكل أكبر على أساس "متخصص".

وبشكل عام، تلعب المفوضية في الوقت الراهن دوراً أكثر أهمية في البلدان التي تحدث بها عمليات نزوح - سواء بسبب مشاركتها الكبيرة في المساعدة على تحقيق استقرار اللاجئين العائدين إلى مناطقهم الأصلية، أو بسبب أنشطتها المتزايدة لصالح الأشخاص النازحين داخليا في بلدان من قبيل كولومبيا، والسودان، وسري لانكا، وأوغندا.

وفى بعض الأحيان، تؤدي خبرة المفوضية الخاصة إلى منحها حتى دوراً أكبر من ذلك. ففي

التسعينيات من القرن العشرين، على سبيل المثال، قامت المفوضية بإدارة أطول جسر جوي أمدا على الإطلاق على مستوى العالم كجزء من عملياتها لمساعدة السكان المحاصرين، وكذلك الأشخاص النازحين في جمهورية البوسنة والهرسك. وفي وقت أكثر قرباً - ورغم أنها لا تخرط عادة في عمليات الإغاثة من الكوارث الطبيعية - أطلقت المفوضية عمليات كبيرة عقب كارثة تسونامي في المحيط الهندي والزلازل



UNHCR / N. BEHRING / CHN-2008

هذه الأم الشابة وطفلها كانا من بين الناجين من الزلزال المدمر الذي قتل عشرات الآلاف في منطقة سيشوان بالصين.

الذي ضرب باكستان في عام ٢٠٠٥ لأنه في كلا الحالتين كان توفير المأوى وإدارة المخيمات، وهما مجالين للمساعدة تخصص فيهما المفوضية، يمثلان أهمية كبيرة. وفي أيار/ مايو ٢٠٠٨ بدأت المفوضية مساعدة ضحايا الإعصار نرجس في ميانمار. وفي وقت لاحق من هذا الشهر، قامت المفوضية بتقديم آلاف الخيام للأشخاص الذين تشردوا وأصبحوا بلا مأوى جراء الزلزال الذي ضرب إقليم سيشوان في الصين.

أكبر خمس عمليات في عام ٢٠٠٧

البلد	الانفاق (بالدولار)
تشاد	٨٢,٣٧٨,٣٩٥
السودان	٧٥,٥٧٩,٦٨٧
أفغانستان	٧٠,٣٢٩,٩٢٧
سوريا	٥٥,٣٨٩,٥٩٩
كينيا	٥٣,٥٣٤,٤٢٠

أكبر خمس بلدان لإعادة التوطين في عام ٢٠٠٧

البلد	اللاجئون
الولايات المتحدة	٣٢,٠٠٧
أستراليا	٦,٠٥٦
كندا	٥,٩٩٨
السويد	١,٧٧٢
النرويج	٩٧٨

١ السنة المالية للولايات المتحدة

لاجئة سودانية تبلغ من العمر ١٨ عاما في أوغندا تحمل وثائق تسجيلها للعودة إلى الوطن. وهي مستعدة للعودة إلى وطنها بجنوب السودان بعد أن قضت سنوات في المنفى.

الأشخاص النازحين داخليا بالإضافة إلى اللاجئين العائدين - بينما تفيد في نفس الوقت الأشخاص الفقراء الآخرين في المنطقة الذين قد لا يكونون قد غادروها مطلقا لأي مكان. ويراقب الموظفون الميدانيون للمفوضية سلامة العائدين في الحالات الحرجة. ويتم توفير المساعدة الإنمائية الأطول أمدا من جانب منظمات أخرى.

وإجمالا، تم إعادة نحو ٧٣١ ألف لاجئ طوعا إلى ٤٦ دولة خلال عام ٢٠٠٧. وعلى مستوى العالم، عاد ما يقدر بنحو ١١,٤ مليون لاجئ إلى ديارهم على مدى السنوات الـ ١٠ الأخيرة. بما في ذلك ٧,٣ مليونا بمساعدة المفوضية.

الإدماج المحلي وإعادة التوطين

لا يستطيع بعض اللاجئين العودة إلى ديارهم أو لا يرغبون في ذلك، عادة لأنهم قد يواجهون الاضطهاد المتواصل. وفي مثل هذه الظروف، تقوم المفوضية بالمساعدة على إيجاد وطن جديد لهم، سواء في بلد اللجوء حيث يعيشون (وفي عالم يزداد اكتظاظا، فإن عددا قليلا نسبيا من الدول هي المستعدة لعرض هذا الخيار). أو في بلدان ثالثة حيث يمكن إعادة توطينهم بشكل دائم.

سيده كرواتيبة لاجئة تعمل في صوبة زراعية، وتملك هي وزوجها أربعة صوب زراعية في إطار مشروع تدعمه المفوضية لإدراج الدخل.



UNHCR / E.DENHOLM / UGA2007

UNHCR / L.TAYLOR / 589-2008



[إيجاد حلول دائمة]

تتضمن ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضاً السعى بنشاط للبحث عن حلول لمحنة اللاجئين. وهناك ثلاثة خيارات رئيسية أيضاً متاحة:

العودة الطوعية إلى الوطن هي الحل طويل الأمد المفضل لغالبية اللاجئين. ويفضل معظم اللاجئين العودة إلى ديارهم بمجرد أن تسمح الظروف بذلك (بشكل عام عندما ينتهي الصراع). وتتم استعادة درجة ما من الاستقرار. وتشجع المفوضية على العودة الطوعية كأفضل الحلول للأشخاص النازحين بشرط أن تكون آمنة وأن تكون إعادة إدماجهم ممكنة. وتوفر المفوضية غالباً وسائل النقل وحزمة مساعدات لبدء حياة جديدة والتي قد تشمل منح نقدية، ومشروعات إدراج الدخل، ومساعدات عملية من قبيل أدوات الزراعة والبذور.

وفي بعض الأحيان، بالتعاون مع العديد من شركائها من المنظمات غير الحكومية، تقوم المفوضية بتوسيع نطاق هذه المساعدة لتشمل إعادة بناء المنازل الفردية، بالإضافة إلى البنية الأساسية العامة من قبيل المدارس، والعيادات الصحية، والطرق والجسور، والأبار. ويتم تصميم هذه المشروعات غالباً بمساعدة

أكبر خمس عمليات إعادة التوطين في عام ٢٠٠٧

البلد	العائدين
أفغانستان	٣٧٤,٠٠٠
السودان	١٣١,٠٠٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٦٠,٠٠٠
العراق	٤٥,٠٠٠
ليبيريا	٤٤,٠٠٠

بعض الأسئلة التي تثار كثيرا حول اللاجئين



■ هل يعتبر الأشخاص الذين يفرون من مناطق الحرب لاجئين؟

لا تعالج اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة باللاجئين بشكل محدد قضية المدنيين الذين يفرون من الصراع. ما لم يكونوا يدخلون ضمن مجموعة معينة تتعرض للاضطهاد في إطار الصراع، ومع ذلك، فإن موقف المفوضية الثابت منذ فترة طويلة هو أن الأشخاص الذين يفرون من الصراعات ينبغي اعتبارهم لاجئين بشكل عام بدرجة أكبر. إذا كان بلدهم نفسه غير راغب أو غير قادر على حمايتهم، وتدعم الصكوك الإقليمية، من قبيل اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ بشأن اللاجئين وإعلان قرطاجنة في أمريكا اللاتينية، بشكل صريح و مفصل لهذا الرأي.

■ ما هي حقوق والتزامات اللاجئ؟

من حق اللاجئ التماس اللجوء. غير أن الحماية الدولية تنطوي على ما هو أكثر من السلامة البدنية: حيث يجب أن يحصل اللاجئون على الأقل على بعض الحقوق الأساسية والمساعدة كأى أجنبي آخر يقيم في البلد إقامة شرعية، بما في ذلك الحق في التفكير والانتقال. وعدم التعرض للتعذيب أو المعاملة المهينة. كما ينبغي أيضا أن يستفيدوا من نفس الحقوق الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وفي المقابل، يتعين على اللاجئين احترام القوانين واللوائح الخاصة ببلد اللجوء.

■ ما الفرق بين ملتمس اللجوء واللاجئ؟

عندما يفر الأشخاص من بلدهم الأصلي ويلتمسون الملاذ في دولة أخرى، غالبا ما يتعين عليهم التقدم بطلب رسمي للحصول على اللجوء، وبينما تتم إجراءات اتخاذ قرار بشأن طلبهم، فإنه يُطلق عليهم ملتمسي لجوء. وإذا تم منحهم اللجوء، فإن ذلك يعنى أنه قد تم الاعتراف بهم كلاجئين في حاجة إلى الحماية الدولية.

■ ماذا يحدث عندما تكون الحكومات غير قادرة أو غير راغبة في تقديم المساعدة؟

في ظروف معينة، عندما لا تكون الموارد الحكومية الملائمة متاحة (على سبيل المثال عقب الوصول المفاجئ لأعداد كبيرة من الأشخاص المشردين)، تقوم المفوضية وغيرها من المنظمات الدولية بتقديم المساعدة من قبيل الغذاء والأدوات والمأوى، والمدارس، والوحدات الصحية.



أسرة إثيوبية لاجئة تزور المنتجع الساحلي في بريتون في المملكة المتحدة، وقد تمت إعادة توطينهم في المملكة المتحدة بعد أن عاشوا سنوات عديدة كلاجئين في كينيا.

يشارك عدد صغير فحسب من الدول في برامج إعادة التوطين الخاصة بالمفوضية ويقبلون حصصا من اللاجئين على أساس سنوي. وفي عام ٢٠٠٧، على سبيل المثال، تم إعادة توطين ٤٩٨٦٨ شخصا في ٢٥ بلدا. وقد ارتفع عدد اللاجئين الذي قدمته المفوضية لبلدان إعادة التوطين بنسبة ٨٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٦ (٥٤١٨٢ طلبا). ففي عام ٢٠٠٧، بلغت الطلبات ٩٨٩٩٩ طلبا. ولمرة الأولى خلال ٢٠ عاما، تجاوزت الطلبات المقدمة من المفوضية الطاقة الشاملة لبلدان إعادة التوطين (نحو ٧٠ ألف شخص).

من الذي يستفيد من إعادة التوطين؟

الأشخاص الذين يواجهون مشكلات محددة أو تهديدات متواصلة لسلامتهم في بلد اللجوء الأول لهم من بين الأشخاص الذين يستطيعون الاستفادة من إعادة التوطين. وفي بعض الحالات، فإن ذلك يعد خيارا ضروريا لإنقاذ الحياة أو السبيل الوحيد لإنقاذ لاجئ محدد من الاضطرار للجوء إلى تدابير يائسة (وأحد الأمثلة الشائعة للأسف هن ضحايا الاغتصاب اللاتي يتم نبذهن من جانب أسرهن ومجتمعهن، ولا يكون لديهن مكان آخر يلجأن إليه). وهناك أيضا بعض القطاعات السكانية المحددة جدا من اللاجئين تستفيد في بعض الأحيان من برامج إعادة التوطين الجماعي.

وفي عام ٢٠٠٧، كان اللاجئون من ميانمار هم أكبر مجموعة استفادت من إعادة التوطين، حيث بدأ ٢٠٢٥٩ شخصا منهم حياة جديدة خارج بلد اللجوء الأول لهم، يليهم مواطنو بوروندي (٦١٤٢)، فالصوماليون (٥٨٩١)، فالعراقيون (٣٧٥١)، فاللاجئون من جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٤٢٦).



UNHCR / R. REDMOND / SDN/2007

قافلة تابعة للمفوضية تحمل اللاجئين من جنوب السودان عائدين من شمال أوغندا

هذا المركز الجماعي المتهالك في العاصمة الجورجية تبليسي تشغله أسر فرت من الصراع الذي اندلع في إقليم أبخازيا الساعي للانفصال في التسعينيات من القرن العشرين. ويحتاج المبنى لترميمات عاجلة.

■ ما هي "الحماية المؤقتة"؟

تعرض الدول في بعض الأحيان "الحماية المؤقتة" عندما تتعرض نظمها المعتادة الخاصة باللجوء لخطر التعرض لميضان مفاجئ من التدفقات الوافدة من البشر كما حدث خلال صراعات التسعينيات القرن العشرين في يوجوسلافيا السابقة. ففي مثل هذه الظروف يمكن السماح للأشخاص بالدخول إلى بلدان آمنة بشكل سريع. ولكن دون أي ضمانات لمنح اللجوء الدائم، ويمكن أن تعمل الحماية المؤقتة لصالح كل من الحكومات وملتزمي اللجوء في ظروف معينة.

ولكنها تعد إجراء مكملًا فحسب - ولا تحل محل - تدابير الحماية الأوسع نطاقًا، بما في ذلك وضع اللجوء الرسمي الذي تقدمه اتفاقية عام 1951. وتدعو المفوضية إلى أنه ينبغي، بعد مرور فترة معقولة من الزمن، منح الأشخاص الذين يستفيدون من الحماية المؤقتة و لا يزالون غير قادرين على العودة إلى ديارهم الحق في طلب الحصول على وضع اللجوء الكامل.

■ للمزيد من المعلومات...

حول اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وحول الأشخاص النازحين داخليًا: هناك كتيبان آخران في هذه السلسلة مخصصان لهذه الموضوعات المحددة، وكلاهما متاح في مكاتب المفوضية. أو يمكن تهيبة من صفحة المطبوعات بموقع المفوضية على شبكة الانترنت وعنوانه www.unhcr.org



UNHCR / P. TAGGART / GEO-2008

■ هل يمكن أن يكون الجندي لاجئًا؟

المدنيون فقط هم الذين يمكن أن يكونوا لاجئين. والشخص الذي يواصل القيام بأعمال مسلحة انطلاقًا من بلد اللجوء لا يمكن اعتباره لاجئًا. ومع ذلك، فإن الجنود أو المحاربين الذين ألقوا أسلحتهم قد يتم منحهم بعد ذلك وضع اللاجئين. ما لم يمكن استبعادهم لأسباب أخرى.

■ هل يتعين أن يخضع جميع اللاجئين لعملية تحديد وضع اللاجئين؟

في العديد من الدول، يتعين على الأشخاص الذين يتقدمون للحصول على وضع اللجوء إثبات وجود خوف فردي له ما يبرره من التعرض للاضطهاد. ومع ذلك، فإنه خلال عمليات الخروج الجماعية الكبيرة التي تشمل عشرات أو حتى مئات الآلاف من الأشخاص، قد يكون إجراء فحص فردي أمرًا مستحيلًا. وفي مثل هذه الظروف، قد يتم منح المجموعة بأسرها وضع اللاجئين على أساس "الوهلة الأولى".

■ هل تستطيع الحكومات ترحيل الأشخاص الذين يتم التوصل إلى أنهم ليسوا لاجئين؟

الأشخاص الذين يتم اتخاذ قرار، بموجب إجراءات عادلة، بأنهم ليسوا في حاجة إلى الحماية الدولية هم في نفس وضع الأجانب غير الشرعيين، ويمكن ترحيلهم. ومع ذلك، فإن المفوضية تدعو إلى أن الإجراءات العادلة ينبغي أن تشمل الحق في مراجعة القرار قبل ترحيلهم. حيث إن عواقب القرار الخاطئ قد تكون كارثية على الأشخاص المعنيين.

■ هل يمكن أن يكون مجرم الحرب أو الإرهابي لاجئًا؟

كلا. فالأشخاص الذين يشاركون في جرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان - بما في ذلك أعمال الإرهاب - يكونوا مستبعدين بشكل محدد من التمتع بالحماية التي يتم توفيرها للاجئين.



خوفًا من انتشار الكوليرا أو التيفوئيد، تقوم المفوضية بتوزيع الصابون وجراكن المياه على الكونغوليين النازحين في مخيم كيمباتي

UNHCR / P. TAGGART / COD-2008

سلسلة أجوبة

ما هو حجم المفوضية، وكيف تعمل؟

في الوقت الراهن، المفوضية هي واحدة من أكبر المنظمات الإنسانية الرئيسية في العالم، ولديها ١٥٠٠ موظف يعملون في ٢١٧ مكتبا في ١١٦ بلدا. وخلال ما يربو على نصف قرن من العمل، قامت المفوضية بتوفير المساعدة لما يزيد كثيرا عن ٥٠ مليون شخص، وفازت باثنين من جوائز نوبل للسلام عامي ١٩٥٤ و ١٩٨١.

ويقدم السيد أنطونيو جويتريس، الذي أصبح المفوض السامي العاشر في حزيران / يونيو ٢٠٠٥، تقاريره الشهرية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أوجه التعاون في عمل المفوضية، ويقدم تقريرا سنويا مكتوبا إلى الجمعية العامة عن مجمل أعمال المفوضية.

فتيات سودانيات من إقليم دارفور الذي مزقته الحرب يجتمعن للتسجيل للعام الدراسي الجديد في مخيم جبل للاجئين بنشاد. ولا يتوافر عدد كاف من المدرسين للمرحلة الثانوية في المخيمات.

ويتم اعتماد برامج المفوضية والتوجيهات الإرشادية التي تحكم عملها من جانب اللجنة التنفيذية التي تضم ٧٦ بلدا عضوا والتي تجتمع سنويا في جنيف، وتجتمع "مجموعة عمل" ثانية أو اللجنة الدائمة عدة مرات كل عام.

من أين يأتي تمويل المفوضية؟

يتم تمويل المفوضية بشكل كامل تقريبا من خلال المساهمات الطوعية، بشكل رئيسي من الحكومات ولكن أيضا من المنظمات ما بين الحكومية الدولية، والشركات، والأفراد. وتتلقي دعما محدودا يزيد قليلا على ثلاثة في المائة عن تمويلها من الميزانية العادية للأمم المتحدة، لتمويل النفقات الإدارية، وهي تقبل التبرعات "العينية" بما في ذلك مواد الإغاثة كالخيام، والأدوية، والشاحنات، والنقل الجوي.

ومع ازدياد عدد الأشخاص الذين يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية، ارتفعت الميزانية السنوية لها لأكثر من مليار دولار في مطلع التسعينيات من القرن العشرين. وفي عام ٢٠٠٧، وصلت ميزانية المفوضية إلى ١,٤ مليار دولار وبلغت ١,٨ مليار في عام ٢٠٠٨. وتشمل الميزانية السنوية للبرامج بالمفوضية برامج عامة- لدعم العمليات القائمة والمنظمة- والبرامج الخاصة التي تستخدم لتغطية حالات الطوارئ أو عمليات إعادة الإعادة إلى الوطن واسعة النطاق: على سبيل المثال عودة وإعادة إدماج اللاجئين الكونغوليين والسودانيين والأشخاص النازحين داخليا.

ما هي المنظمات الأخرى التي تساعد اللاجئين؟

بعد أن أصبحت الأزمات الإنسانية أكثر تعقيدا، قامت المفوضية بتوسيع كل من عدد وأنواع المنظمات التي تعمل معها. وتشمل المنظمات الشقيقة من الأمم المتحدة برنامج الغذاء العالمي (WFP)، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) (UNICEF)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (OHCHR).

وتشمل المنظمات الأخرى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)، ومنظمة الهجرة الدولية (IOM)، ونحو ١٤٠ منظمة غير حكومية.



UNICEF / B. RAUNAR / NPL-2007

يتم تنفيذ العديد من عمليات المفوضية ومشروعاتها بشكل مشترك مع وكالات المعونة الأخرى، بما في ذلك برنامج الغذاء العالمي.



UNHCR / H. CAUX / TCD-2007

ملتمسو اللجوء

- خلال عام ٢٠٠٧، تقدم ما مجموعه ٦٣٧ ألف شخص بطلبات للحصول على اللجوء في كل أنحاء العالم، بما في ذلك ٣٣٩ ألف طلب في أوروبا، وفي مطلع عام ٢٠٠٨، كان هناك ٧٤٠ ألف ملتمس لجوء لا يزال يجري بحث طلباتهم (وهو عدد يشمل الحالات التي لم يتم البت فيها من الأعوام السابقة).
- تم تقديم ٦٣١٩٧٠ طلباً جديداً في عام ٢٠٠٧ مقابل ٥٩٦١٨٥ طلباً في عام ٢٠٠٦، ما يمثل زيادة بنسبة ٦,٥٪. وقد تقدم العراقيون بأكبر عدد من طلبات اللجوء الفريدة الجديدة (٥٨٧٠٠٠)، يليهم الصوماليون (٤٧١٠٠٠)، فالإيريتريون (٣٦٤٠٠٠). ثم مواطنو الاتحاد الروسي (٢٤٣٠٠٠)، ثم الكولومبيون (٢٣٢٠٠٠). ثم المدنيون من جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٢٨٠٠٠).

وإجمالاً تم منح ٢٠٩ آلاف من ملتسمي اللجوء وضع اللاجئ، أو نوع مماثل من وضع الحماية خلال عام ٢٠٠٧.

- تلقت فرنسا أكبر عدد من ملتسمي اللجوء من أي بلد آخر في عام ٢٠٠٧، حيث تم تقديم ٥٨٢٠٠ طلب لجوء جديد بها. تليها جنوب أفريقيا (٤٥٦٠٠٠)، ثم اليونان (٤٢٢٠٠٠)، ثم المملكة المتحدة (٤٢٠٠٠)، ثم الولايات المتحدة (٤٠٤٠٠٠)، ثم السويد (٣٦٤٠٠٠)، ثم ألمانيا (٣٠٣٠٠٠).

اللاجئون

- في ٢٠٠٦ انعكس اتجاه الانخفاض في العدد الإجمالي للاجئين-الأولوية الأولى للمفوضية - الذي لوحظ منذ عام ٢٠٠٢. عندما بدأت الأرقام في الارتفاع مرة أخرى إلى ٩,٩ مليون لاجئ، ووصلت إلى ١١,٤ مليون لاجئ في أوائل عام ٢٠٠٨. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع عدد اللاجئين الأفغان والعراقيين في البلدان المجاورة بالإضافة إلى تغير أساليب التصنيف والتقدير في عدد من البلدان.

- عاد نحو ٧٣١ ألف لاجئ إلى ديارهم في عام ٢٠٠٧، وهو ما يمثل تقريباً نفس العدد في ٢٠٠٦ (٧٣٤ ألفاً). وقد عاد ما يقدر بنحو ١١,٤ مليون لاجئ إلى ديارهم على مدى السنوات العشر الماضية منهم ٧,٣ مليون لاجئ (٦١,٥) بمساعدة المفوضية.

- بالإضافة إلى العراق، كانت هناك حالات تدفقات كبيرة جديدة لخرج اللاجئين في عام ٢٠٠٧ من الصومال (٤١ ألفاً)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (٣١ ألفاً)، وتشاد (٢٠ ألفاً)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١٩ ألفاً)، والسودان (٨ آلاف).

- لا تزال أفغانستان هي أكبر بلد منتج للاجئين بعدد يصل إلى ٣ ملايين لاجئ أفغان ينتشرون في أكثر من ٧٠ بلد لجوء (٢٧٪ من إجمالي عدد اللاجئين في العالم). وتحتل العراق المرتبة الثانية بعدد يبلغ ٢,٣ مليون لاجئ (٢٠٪ من عدد اللاجئين في العالم).

عام

- تستضيف آسيا نحو ٤٣٪ من جميع الأشخاص الذين يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية (١٣,٧ مليون). تليها أفريقيا بعدد يبلغ ١٠,٧ مليون (٣٤٪)، وأمريكا اللاتينية بعدد ٣,٦ مليون (١١٪)، فأوروبا بعدد ٣ مليون (٩٪)، وأمريكا الشمالية بعدد ٥٧٨ ألف (١,٨٪)، فالأوقيانوسية بعدد ٣٦٥٠٠ (٠,١٪).

- في بداية عام ٢٠٠٨ بلغ عدد الأشخاص الذين يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية ٣١,٧ مليون شخص.

وهم يتضمون:

- ١١,٤ مليون لاجئ ٣٦٪ (منهم ١,٧ مليون شخص في أوضاع شبيهة باللاجئين)
- ١٣,٧ مليوناً من الأشخاص النازحين داخلياً ٤٣,٤٪
- ٣ ملايين من الأشخاص عديمي الجنسية ٩,٣٪
- ٢,٨ مليوناً من اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً العائدين ٨,٨٪
- ٧٤٠,١٠٠ من ملتسمي اللجوء ٢,٣٪
- ٦٨٧,٠٠٠ من "الأشخاص الآخرين الذين يدخلون في نطاق اهتمام" المفوضية ٢,٠٪

- بحلول مطلع ٢٠٠٨، انخفض عدد الأشخاص الذين يدخلون تحت مسؤولية المفوضية من ٣٢,٩ مليوناً في أوائل عام ٢٠٠٧ إلى ٣١,٧ مليوناً، ما يمثل انخفاضاً بمقدار ١,٢ مليون شخص (-٣٪) وبينما ارتفع عدد الأشخاص النازحين داخلياً الذين توفر لهم المفوضية الحماية و/ أو المساعدة، فقد انخفض عدد الأشخاص عديمي الجنسية إلى ما يقرب من النصف منذ بداية عام ٢٠٠٧.

* لا تشمل هذه الأرقام نحو ٦ مليون لاجئ فلسطيني تتولى رعايتهم من خلال ولاية مستقلة وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة.